في التراث العمراني والمعماري الحضري والجبلي

تحديات الصون ورهانات التثمين

الناصر البقلوطي

يقول ابن خلدون في **المقدّمة** إن صناعة البناء هي "أول صنائع العمران الحضري وأقدمها هي معرفة العمل في اتخاذ البيوت والمنازل للكنّ والمأوى..."[1].

إن العمارة التقليدية، وبخاصة العمارة السكنية، مرتبطة شديد الارتباط بالوسط الذي تنشأ فيه، سواء كان حضريا أو ريفيا أو جبليا أو جزريا، لأنه لا وجود، مبدئيا، لمسكن خارج نسق يفسر أشكال هندسته ويبررها. فما هي سوى وحدة تندرج ضمنه، فيشملها وطريقة اشتغالها أي نمط عيش ساكنها والتجمع الحضري الذي يكتنفها. ففي تونس، تمثل العمارة السكنية المدينية (نسبة إلى المدن العتيقة) نمطا خاصا يتفاعل مع النسيج الحضري ليُكوّن في تعدده وتولّده، إضافة إلى وحدات عمرانية أخرى، المجال المديني الذي يشكل بدوره النواة التاريخية لعدد من المدن الكبرى على غرار تونس العاصمة والقيروان وصفاقس. أما النمط الثاني الذي يسترعي الانتباه والاهتمام فهو المسكن الجبلي الذي يعمّر القرى الجبلية بالجنوب التونسي حيث، تتعدد الأنماط وتندمج في محيطها اندماجا تاما. يمثل هذان النمطان تراثا عمرانيا ومعماريا على درجة من الثراء في تعدد أشكاله وفي خصوصياته المحلية ويطرح مسألة صونه وتثمينه.

1. التخطيط الحضري بالمدن العتيقة

المدينة العتيقة مصطلح حديث يُراد به النواة التاريخية لمدن الحاضر، فكأن ليس لها وجود إلا بضدها أي المدينة العصرية، بينما هي وحدة حضرية قادرة على التأقلم والاشتغال بحكم محافظتها على ديناميتها الاقتصادية والاجتماعية. المدينة العتيقة مجال حضري يختص بنسيج منظم ومُهَيكل، يوفر جمعا من إمكانات التعايش ويحمل الذاكرة الجمعية لأنه يحيل إلى التاريخ.

يرجع ظهور هذا النمط من المدن إلى الفتوحات الإسلامية وانتشار الدين الإسلامي، وقد ارتبط التعمير وفن العمارة الإسلامية ارتباطا وثيقا بالمعجم الديني[2]، بما يتضمنه من قيم، أفرزت أنماط عيش بلورتها تلك القيم، فضلا عما تمليه الدوافع الطبيعية. إن المدينة، بوصفها ظاهرة عمرانية، محددٌ شكلها بعوامل ثقافية دينية حاسمة وعوامل طبيعية مؤثرة. وقد أفرزت تلك العوامل تخطيطا عمرانيا محكما ومنظما بدقة، يمثل نسقا يتركّب من عناصر مُهيكلة كالأسوار التي تحدد المجال المديني بصفة تامة ونهائية، إضافة إلى دورها الدفاعي، وشبكة الأنهج والأزقة النافذة وغير النافذة التي تربط بين مختلف المجالات

الاقتصادية والسكنية طبقا لنظام تفاضلي، وكذا المسجد الجامع بتعدد وظائفه الدينية والاجتماعية، إذ يمثل، في الغالب، مركز المدينة، إن حضريا أو جغرافيا أو الاثنين معا كما بمدينة صفاقس.

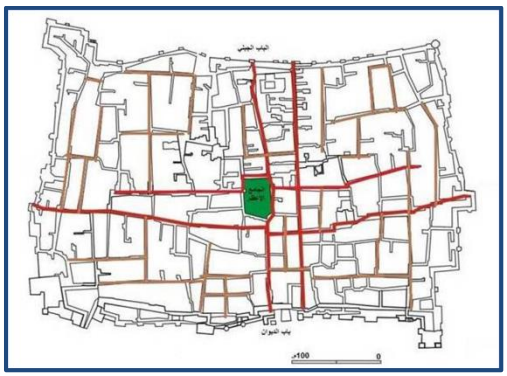

مدينة صفاقس العتيقة
تخطيط تربيعي على شاكلة المدن المتوسطية القديمة.
جادات متعامدة، يتوسطها الجامع الكبير.

يمتاز النسيج الحضري بالمدن العتيقة باستقراره ودوامه رغم التزايد السكاني والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها، وبكثافته وتراصّ وحداته وتجاورها بواسطة عنصر معماري مُوَلّد للتعمير وهو الجدار المشترك[3]. وقد جاء هذا التخطيط على نحو مركزي، ينطلق من مركز المدينة الذي يجسده، كما أسلفنا، المسجد الجامع، فتخط أهم الأنهج حتى تصل إلى أبواب المدينة حيث المجالات الاقتصادية، من صناعة أو تجارة أو خِدمات، منظمة بصفة تفاضلية بحكم القرب من المسجد الجامع أو الابتعاد عنه. وراء تلك المجالات تستقر المجالات السكنية، وتأتي على شكل وحدات عمرانية أو مقسمات إن صح التعبير، ملتصقة ببعضها البعض، وتتخللها مرافق خاصة بكل حيّ كالمسجد أو المُصَلى والحمّام والمخبز، أما سكن الغرباء والوافدين وكذلك الفنادق والوكالات التجارية فهي مركزة بأطراف المدينة.

مدينة تونس العتيقة

تخطيط حضري مركزي منحرف حول الجامع الكبير، وجادات متعامدة ضمن نسيج شبكي

هذا النظام العمراني محكوم بالتوازن الموجود بين المجالات والوظائف؛ تلك الوظائف السكنية والاقتصادية والثقافية المدينية منبثقة عن نسق قيم دينية واجتماعية، ومنظمة حسب تصور ثقافي

منطقي، يفصل بين الحياة المهنية التي يمارسها الإنسان بدكاكين منتصبة بأسواق مكشوفة أو مسقوفة، ومجمعة حسب اختصاصها، وبين الحياة العائلية التي يحتضنها المسكن (الدار) المنظم حول فناء مركزي، وبذلك يبدو هذا الاشتغال المديني على درجة كبيرة من التماسك والترابط المنطقي[4].

فناء حوش خريّف، ڤابس

2. العمارة السكنية التقليدية المدينية

إن العمارة ظاهرة حضارية تتبلور من خلالها فنون الإنشاء وتتجسّم عبرها المضامين الثقافية والاجتماعية التي تحملها العمارة السكنية التقليدية. هي تشكيل خاصّ للفراغات السكنية، وهي نتيجة تناغم بين أنماط العيش ومتطلّباته وتحصيل معارف ومعارف عمل، كما يقول ابن خلدون، مرتبطة بفنون البناء والإنشاء. هذه المعارف يتمّ تداولها من جيل إلى آخر، كل واحد يأتي بالجديد، فتتراكم المعرفة وتتبلور الإضافة. إن العمارة السكنية التقليدية محل ثنائية متماسكة: هي فضاء مبني وفضاء مسكون: فضاء مبني باستعمال مواد طبيعية مستخرجة من المحيط القريب، وبواسطة معارف عمل إنشائية متداولة، وحسب تخطيط معلوم، تتكامل فيه فراغات مكشوفة وأخرى مسقوفة. تمثل فضاء مسكونا، لاحتضانه العائلة الممتدّة بنمط عيش أفرادها وممارساتهم وتقاليدهم.

تمثل التقاليد نمطا سلوكيا يتبعه الفرد أو الجماعة، اقتداء بسنن الأسلاف وتمسكا بها، وتحمل رواسب متوارثة ومتراكمة [5]. في ميدان البناء، تحيل التقاليد إلى التجربة المتراكمة التي تحصل بتواصل الممارسة والتداول بالنقل من السلف إلى الخلف في احترام ضمني للنماذج السائدة. ولمّا كانت العمارة التقليدية شكلا من أشكال تهيئة الإنسان للمجال الذي يعيش فيه، أي نمط سكن متأثر بثقافة الجماعة وبقيمها ومؤسساتها وقاعدتها الاقتصادية، فإن التقاليد، ومن بينها التقاليد المعمارية السكنية، هي التعبير المباشر واللاواعي لتلك الثقافة في مضمونها المادي وغير المادي. يتجسم هذا التعبير في المعارف ومعارف العمل

المتراكمة والمتداولة التي أفضت إلى بلورة نماذج وأنماط معمارية، أصبحت ذات صبغة معيارية موجِبة ضمنيا، وبذلك تفيد التقاليد نسقا سلوكيا يُحتذى ويُتّبع بصفة تبدو تلقائية لكنها تكاد تكون إلزامية.

لفنون البناء وأشكال العمارة جذور عميقة، تعود إلى العصور القديمة لكنها تتغيّر بتغيّر المحيط الطبيعي والبيئة الاجتماعية والاقتصادية، لأن العمارة التقليدية نتيجة تفاعل بين المعطيات المناخية والإمكانات الطبيعية المحلية مع حاجيات الإنسان السكنية ومتطلبات نمط عيشه، في نطاق نسق القيم ومنظومة الأعراف السائدة، هكذا يتمّ إنتاج أنماط معمارية سكنية ذات طابع معياري، تشكل قواعد يتحتّم احترامها، انطلاقا من نماذج ضمنية معلومة بصفة مسبقة[6]، فلا تتغير سوى بعض التفاصيل عند التنفيذ، بحيث تعدّ الأنماط المعمارية من الثوابت، أمّا المتغيّرات فهي شخصية صرفة أو تعود إلى الاختلافات الطبيعية.

إن تونس، على الرغم من صغر رقعة أرضها، على ثراء كبير من فنون البناء وأنساق الإنشاء التقليدي وتنوعها من منطقة إلى أخرى وحتى داخل المنطقة الواحدة، فالبناء بالساحل غير البناء بالجريد وإن تشابهت الأنماط المعمارية، ممّا يعكس التنوع وفيض المعارف ومعارف العمل المتراكمة بحكم التجربة والتداول التي اكتسبها البناؤون المحلّيون فحذقوا فنون تجسيدها في بناء ملائم للظروف المناخية بما يوفّره المحيط الطبيعي من مواد مندمجة في الوسط الحضري، ومستجيب لمتطلّبات أنماط العيش.

إن التقاليد تجسيم مادي للثقافة الشعبية غير المادية بحاجياتها وقيمها، وبلورة لرغبات الإنسان وأحلامه وأهوائه، هي تصور للعالم مرسوم بالمواد وتعبير عن الإنسان بتطلعاته، إذ أن شكل العمارة السكنية نتيجة تداخل عوامل عديدة ومعقّدة وهي ذات صبغة طبيعية أو ثقافية واجتماعية. فللمناخ والتضاريس ونوع مواد البناء تأثير واضح في شكل العمارة ولكن تشكيل الفراغات السكنية يعود بالأساس إلى المعطيات الثقافية، كنمط العيش والمعتقدات والممارسات الدينية والبنية الأسرية والعلاقات الاجتماعية والتقاليد الغذائية والقاعدة الاقتصادية... بهذه الطريقة يصبح المسكن انعكاسا على الفضاء لتلك الأجوبة التي تلبّي حاجيات الإنسان المادية وغير المادية في نطاق ثقافة محدّدة.

حقا إن العمارة قبل أن تكون أنساقا إنشائية هي ظاهرة ثقافية حضارية. في هذا السياق، تبرز ثنائية العمارة بوصفها ثقافة غير مادية، تضمّ معارف ومعارف عمل مرتبطة بفنون البناء، وباعتبارها ثقافة مادية بعناصرها الهندسية المبنية وموادها. وقد حذق البناؤون كل تلك المعطيات واستوعبوها وحققوها بالمدن والقرى.

إن السكن المديني مرتبط شديد الارتباط، من حيث شكل عمارته، بالوسط الحضري، هذا الوسط المتمثل في المدينة العتيقة منظم بكل دقة عبر توزيع محكم بين المجالات الاقتصادية والسكنية دون تداخل، ممّا يساعد على اشتغال الأسواق بلا عوائق ويوفّر استطابة العيش وظروفه بالمساكن والدور. فمن المعروف أن النسيج الحضري المديني يأتي في شكل وحدات (أو مقسّمات) ملتصقة بعضها البعض تفصل بينها وتؤدّي إليها شبكة من الأنهج والأزقة والكلّ مرتكز على التجاور بوجود الجدران المشتركة وللجدار المشترك بين الأجوار أهمّية قصوى في إنتاج النسيج الحضري فهو يفصل ما بين عقارين ويوحّد بينهما في آن[7]، ممّا يعطي نسيجا متكتلا يمتن دون شك اللحمة الاجتماعية، وقد قيل[8] إن التجاور من خلال الجدار المشترك يفضي حتما إلى انغلاق المسكن على نفسه وانفتاحه على داخله في فناء مركزي يتوسط مختلف وحداته.

فناء دار كمون، صفاقس

في حقيقة الأمر، أدّت عوامل متعدّدة إلى بلورة هذا النمط المعماري، أي مسكن يتوسّطه فناء، فإضافة إلى عنصر التجاور، وهو عامل حضري معماري، فإن الدوافع الطبيعية والثقافية تلعب دورا حاسما في إنتاج العمارة إذ يوجد تفاعل جلي وملحوظ بين العمارة السكنية التقليدية مع المناخ من حيث تخطيطها، فهي منغلقة على الخارج كما جاء، وتستمدّ النور والهواء من الفناء المركزي. ولغاية تعديل درجات الحرارة بالصيف كما بالشتاء، تبنى أحيانا أروقة تتقدّم غرف السكن أو المرفقات المشتركة فتلطّف الهواء، كما يؤدي الغلاف الخارجي الوظيفة نفسها، من خلال طرق الإنشاء كسمك الجدران المبنية بالحجارة وكذا السقوف التي تبنى بالخشب والحجارة وخرسانة الجير. ومن بين العناصر المتدخلة في تكييف العمارة مع محيطها الطبيعي والحضري اختيار الاتجاهات وتصميم الفتحات، حيث تخصّص الغرفة ذات المدخل القبلي (جنوبي شرقي) إلى ربّ العائلة للاستفادة من دفئ الشمس شتاء ونسائم البحر صيفا، فيما تفتح

المرافق (المطبخ والمطهر والمذهب وغرفة الخزن) على الجهة المقابلة، أمّا الفتحات أي الأبواب والنوافذ فإننا لا نجد بالطابق السفلي ما يفتح منها على الواجهات الخارجية سوى المدخل وربّما باب المخزن، لأن النوافذ مقصورة على الطابق العلوي، بينما تفتح الغرف ونوافذها المتناظرة على الفناء، هذا يعني – وبقطع النظر عن ثقافة الانغلاق- أن البناء محمي من التيارات الهوائية الخارجية، خاصّة إذا لم يكن بالمسكن إلا واجهة فريدة، في حين أن باقي الغلاف هو عبارة عن جدران مشتركة مع الجيران في نسق حضري مطبوع بالتراصّ ومبني على التجاور. عنصران أساسيان إذن يحدّدان شكل العمارة السكنية التقليدية بالمدن العتيقة: الجدار المشترك الذي يولّد التجاور، والفناء المركزي الذي يحتم تفاعل هندستين مختلفتين هندسة الفناء نفسه وهي في جل الحالات منتظمة أي تخطيطها مربّع أو مستطيل، وهندسة باقي الفراغات المسقوفة وهي محل التسوية حسب شكل قطعة الأرض المخصّصة للبناء وهي ليست بالضرورة منتظمة الأضلاع.

إن العمارة السكنية التقليدية بالمدن العتيقة هي عمارة البينيات، أو البين بين، إن صحّ التعبير، إذ تضمحل فيها الثنائيات التي ألصقت بها، كثنائية العام والخاص وثنائية الانغلاق والانفتاح، والداخل والخارج والمكشوف والمسقوف. على مستوى النسيج الحضري يأتي بين الشارع أو النهج، وهو فضاء عام، الزقاق وهو فضاء وسيط لا يؤمه إلا المتساكنون والأجوار، ثم ما بين الزقاق، وهو فضاء خارجي والمسكن وما بداخله، نجد السقيفة المنكسرة، جزؤها الداخلي يفضي إلى الفناء وجزؤها الخارجي يمثل فضاء وسيطا معدا لاستقبال الزائرين من غير الأقارب. وعلى مستوى شكل العمارة، يفصل أو يربط في آن ما بين الفناء المكشوف وفراغات السكنى والمرافق المسقوفة، فضاء وسيط: هو الرواق الذي يشكل امتدادا للغرف والمرافق ويقلص من التضاد الحراري ما بين داخل الغرف والفناء ويسمح بالتنقل بينها دون المرور من الفناء السماوي.

إن للفناء أو الحوش المركزي وظائف عدّة يلعبها في تخطيط المسكن وفي اشتغاله: هو فضاء سماوي تفتح فيه وتتوزّع حوله كل خلايا المسكن من غرف ومرافق، فهو يمثّل إذن فضاء مجاز إجباري للنفاذ إلى تلك الخلايا، وبهذا الشكل يصبح المسكن ذو الحوش المركزي ملائما لإيواء الأسرة الممتدّة المتكوّنة من الأب والأمّ والأبناء المتزوّجين وأبنائهم.

تشكل الأسرة وحدة اجتماعية تربط بين أفرادها جملة من العلاقات والروابط القرابية ووحدة اقتصادية إنتاجية واستهلاكية، في نطاق المجتمع التقليدي الموسوم بالدوام، إذ تفيد الأسرة بحكم تلك الروابط، الاستمرار عبر الزمان وأحيانا عبر المكان، بتعاقب أجيالها في المسكن الواحد، لتصبح أساس البناء

الاجتماعي المتطابق مع البناء المعماري الذي يجسد التجليات المادية للثقافة والحضارة. فالبيئة الأسرية فاعل حاسم في تشكيل فراغات السكن وتصميم العمارة السكنية عامّة لأن وظيفة كل فراغ سكني محدّدة بالأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي يؤديها كل فرد من أفراد الأسرة، ومن خلال العلاقات القرابية التي تربط بينهم، الشيء الذي يجعل من كل حركة تحصل بالمسكن تتبع طرقا مرسومة على الأرض، على الجدران، في نطاق الحياة العائلية والعلاقات الاجتماعية.

يشكل تفاعل هندسة الفناء وهندسة باقي فراغات المسكن ثنائية ممارسات أفراد تلك العائلة الممتدّة طبقا لما تمليه العلاقات القرابية التي تربط بينهم. ويمثل الفناء في هذا السياق قلب المسكن ومركز الحياة الأسرية الجمعية، فهو فضاء مشترك خلافا لباقي الفراغات المسقوفة التي تنقسم إلى فضاءات مشتركة معدة للمرافق والخدمات وفراغات خاصّة هي الغرف، بوصفها فضاء متعدد الوظائف يأوي نوى العائلة الموسّعة. بذلك تعكس العمارة السكنية المدينية النظام القرابي المرتكز على قوّة العائلة الأبوية وسلطتها. تجسد العمارة السكنية مبدأ وحدة العائلة والمجتمع برمّته إلى درجة تجلي صورته مرسومة على الأرض من خلال تصميم العمارة، وإذا سلّمنا بأن العائلة هي التي تنتج المجتمع، فإن العمارة هي التي تنتج المدينة والمسكن، وإذا ما تطوّرت العائلة، تطوّر المجتمع وتغيّرت العمارة والمدينة برمّتها.

3. التحديات والرهانات

على الرغم من ترهّل رصيدها المعماري لأسباب عدة، حافظت المدن العتيقة، على غرار مدينتي تونس وصفاقس على حركيّتها الحضرية وذلك بتأقلم نسيجها ومورفولوجية عمارتها، وهذا ما يؤكد أن نموذج المدن العتيقة ما يزال صالحا للاشتغال، بل وأكثر من ذلك، فهو يعتبر، في بعض الحالات، مجالا مفضلا، يتنافس البعض على الانتصاب به. صحيح أن بعض النوى التاريخية، مثل مدينة صفاقس العتيقة، شهدت إخلاء سكانيا جرّاء تطور نمط العيش وهيمنة الوظيفة الاقتصادية على المجالات المخصّصة أصليا للسكن، لكن ذلك لم يحد من النشاط الذي عليه تلك النواة. في حقيقة الأمر، أدّى التجاذب الذي خلقته الوظيفة الاقتصادية، بما تشمله من صناعات تقليدية وتجارة وخدمات، وبما أفرزته من اكتظاظ وربما من تلوث في مثال مدينة صفاقس تحديدا، أدى إلى إخلاء سكاني وزحف الوظيفة الاقتصادية واستيطان فئات جديدة وافدة، بعاداتها وتقاليدها السكنية، وقد رافق هذه التحولات الوظيفية والتغيرات الاجتماعية، في بعض الحالات، تشويه للتراث المعماري وتجديد لبعض من عمائره، وترهل ما تبقّى منه [9].

يشهد اليوم نمط العمارة السكنية المدينية تناقضا صارخا بينه وبين نمط العيش الذي أُنشأ من أجله وطرق اشتغاله الحالي في ظل التشكل الاجتماعي الجديد[10]، إذ شهد المسكن التقليدي، الذي كان يأوي كامل أفراد العائلة الموسّعة، تفكّك ذلك النمط الأسري وبروز العائلة النووية غير القادرة على صيانته وتعهده، فأصابه الترهل والتداعي، هذا إضافة إلى التوق إلى التمتع بحدّ أدنى من المرافق الحياتية العصرية، كل تلك العوامل أسهمت في ترهّل البناء بالمدن العتيقة. في واقع الأمر، يعود ترهّل التراث المعماري بالمدن العتيقة إلى أسباب متداخلة ومترابطة ببعضها بعضا، ولعلّ أهمّها إخلاء السكان الأصليين لمساكنهم وعدم البحث عن الحلول الكفيلة بجعلها تلائم ظروف العيش العصرية وعجزهم عن إشغالها في ظروفِ تفكّك البنى الاجتماعية التقليدية[11].

كانت المدن التي تنعت اليوم بالعتيقة، تمثل كيانا عمرانيا متكاملا يكتفي بذاته، وإثر التحوّلات العميقة التي شهدها المجتمع التونسي منذ أكثر من نصف قرن، أضحت مجرّد نواة تاريخية أو "مركزا تاريخيا"، أي وحدة حضرية ضمن مدينة أرحب وأوسع، وبالتالي إنه غير ذي جدوى أن نحاول إعادة التوازنات السالفة داخل تلك النواة باعتبارها مجالا مغلقا ومنفصلا عن باقي المدينة، وإنما ينبغي إدماجها ضمن دينامية حضرية أشمل[12]، وأن نأخذها في الاعتبار عند إعداد مشاريع الارتقاء والإحياء.

إن نموذج المدينة العتيقة إنتاج تاريخي، ولأن التاريخ لا يعيد نفسه كما يقال، فلا مفرّ من إعادة النظر في وظائفية هذا النموذج واستيعاب تحوّلاته بدل إعادة إنتاج مجال بصفة قسرية دون أن تكون وراءه الدوافع والقيم نفسها التي أنتجته في المرّة الأولى. يعني ذلك دون شك، الوصول إلى توازنات جديدة، تكوّن أساس إحياء التراث المديني والارتقاء به عن طريق المحافظة على الدينامية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيزها بقطاعات جديدة كالإطعام والسياحة، وبإعادة الاعتبار إلى الوظيفة السكنية، لكن دون تكثيف مفرط، وإقحام وظائف جديدة ثقافية وإدارية، بذلك يتجلّى رهان الإحياء في أبعاده الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يملي التوفيق بينها في نسق متماسك.

لقد أضحى الارتقاء[13] بالنوى التاريخية للمدن التونسية الكبرى أمرا ضروريا، إن ثقافيا وإن اقتصاديا واجتماعيا، وأنه يمرّ حتما عبر إعادة الاعتبار إلى تراثها المعماري وتوظيفه في مشروع تنمية مستدامة شاملة، تأخذ في الاعتبار الرهانات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لأنه لا يمكن اختزال مسألة صيانة المدن العتيقة في ترميم معالمها، بل يتعين العمل على جعلها تكتسب تنافسية قادرة على توفير متطلّبات عيش عصرية لسكانها تماما مثل أي مجال آخر، وعلى استيعاب أنشطة جديدة مضافة، تسهم في المحافظة على دينامية عمرانية، هي أساس ديمومة المجال الحضري.

من الواضح أن جانبا من هذا التراث، كما رأينا، بلغ درجة من الترهل وأن بعضه بصدد التغيير وربما التشويه وذلك جرّاء التحوّلات الوظيفية التي تشهدها المدن العتيقة وقد هجرها سكانها الأصليون وتحوّل عدد من دورها المخصّصة لسكن العائلة الممتدة إلى مساكن جماعية، تأوي عددا من العائلات النووية وإلى محلات اقتصادية (في الصناعات التقليدية والتجارة والخدمات)، وبذلك تراجعت الوظيفة السكنية وهي مركزية بالنسبة إلى التوازن الحضري الذي يميز المدن العتيقة.

في هذا الصدد، وباستثناء المعالم التاريخية المرتّبة أو المحمية أو تلك التي تنتمي إلى القطاع العام، تطرح عملية الارتقاء رهانا تراثيا خاصا، يتمثل في التوصل إلى المحافظة على نمط المساكن المعماري أي شكل المسكن المنظم حول فناء مركزي، إضافة إلى المفردات المعمارية في المستويين الداخلي والخارجي، أما مواد البناء فتلك مسألة ثانوية. كما ينبغي أيضا العناية بالتجميل الحضري أي شبكات التنوير وغيرها وبشبكة الأنهج والأزقة والباحات وتهذيبها.

ومقابل الحفاظ على ذلك النمط المعماري، يتعيّن مراعاة توق المتساكن إلى مزيد من الرفاهة والرّاحة داخل مسكنه التقليدي وإلى تحسين ظروف عيشه بصفة عامّة، وكذلك الاتجاه نحو تهيئة تمكّن من استقبال سياحة ثقافية مبنية على الاقتراب من تراث الجماعات، ممّا يجرّ إلى تحديد توازن جديد داخل المدن العتيقة، يعادل بين مختلف الوظائف كالسكن والسياحة والخدمات وغيرها. إن أية عملية تهذيب وارتقاء تتطلّب مجهودا يبذله مالكو العقارات لمعاضدة مجهود الدولة لكنها كثيرا ما تصطدم بعوائق عدّة، منها المسألة العقارية.

يتمثل رهان الارتقاء الأساسي في إعادة الاعتبار إلى المخزون السكني وتأهيله لكي يؤدّي وظيفته في ظروف طيبة، لكن في معظم الحالات وبحكم تعدّد الورثة من المالكين، لا يمكن أخذ القرار للإنفاق على الترميم والإصلاح، وهو، لو يدرون، ضرب من الاستثمار، إلى حدّ ترك العقار يترهّل فتضطرّ السلطة المحلية إلى هدمه خوفا من انهيار محتمل. هكذا يتغيّب المالك وتعوّضه الجماعة المحلية ويندثر المسكن ذو الصبغة التراثية وتحل محلّه عمارة جديدة هجينة. يحتّم هذا الوضع استنباط الصيغ الملائمة لتطهير الأوضاع العقارية وتشكيل الجهاز التشريعي والإداري ثم المالي الذي يساعد على وضع إستراتيجية للتدخل بالمدن ويمكّن من إنجازها بمشاركة الأطراف المعنية من جماعات محلية ومالكين ومستثمرين في إطار برامج عمرانية جماعية وشاملة.

يشكل البرنامج العمراني الأداة المثلى للنهوض بالمدن العتيقة والارتقاء بها وهي تتجاوز التدخلات المنفردة أو المنعزلة، لتشكل تدخلا جماعيا يشمل كل المجال المعني ومختلف المتدخلين فيه من سلط وشاغلين

ومستثمرين. نحن إزاء مشروع معقّد يهدف إلى تغيير الوضع الموجود من خلال تدخلات ميدانية مختلفة، تسبقها دراسات تشخّص الأوضاع وتعطي التوجّهات العامّة التي تحدّد شكله القانوني ومحتواه. يبدأ إذن هذا البرنامج من تطهير الوضع العقاري وينتهي إلى استطاعة التصرف في العقارات المهذّبة والمعدة لإعادة التوظيف. يهتمّ هذا البرنامج أيضا وبالأساس بالعقارات التي تهدّد بالانهيار وبالتدخلات الهادفة إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين من خلال ترميم مساكنهم وتهيئتها بحيث تستجيب لمتطلّبات العيش العصرية، وتهذيب مختلف الشبكات وكذا المحلات الاقتصادية والحث على إرساء أنشطة سياحية داخل المدن العتيقة بتهيئة المسالك وترميم المعالم وتهذيب الأسواق.

لا ترمي المحافظة على المدن العتيقة إلى تحنيطها، بإيقاف تاريخها والحد من تطوّرها وإنّما تهدف إلى الارتقاء بها من حالة الترهل والإقفار وإعادتها إلى الاشتغال بالتأقلم مع المستجدّات الاقتصادية والاجتماعية، في دينامية تمكّن من حماية النسيج الحضري والمعماري وتستوعب انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تطوير الوظائف ومواكبتها لمتطلّبات العصر[14].

لقد أدّت التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية وتقدم التكنولوجيات الحديثة في بلادنا وفي العالم بأسره إلى تفكّك أنماط العيش الجمعية التقليدية وانحسار أدوار العائلة الموسّعة وبروز الأسرة النووية كخلية أساسية للمجتمعات، فحتّمت تلك التحوّلات المرور من السكن التقليدي الأبوي إلى السكن الفردي الذي يحتضن الأسرة النووية المصغّرة وأدّت إلى ضرورة ملاءمة تخطيط العمارة السكنية للحاجيات المتجدّدة لتلك الأسرة. فبرزت في مدننا أنماط معمارية جديدة خلقت القطيعة مع الموروث وأجبرت أحيانا الساكن على ترك تقاليده للتأقلم مع تلك العمارة، عِوَض العكس، بكل ما في ذلك من قسر لأن التقاليد السكنية بطيئة التطوّر مثلها مثل التقاليد الغذائية وعكس تقاليد اللباس. هنا، حريّ أن نتساءل: هل نتخلّى بصفة لا رجعة فيها عن ذلك الموروث المعماري الذي أثبت، بالرغم من ذلك، جدواه طيلة قرون بما يمتاز به من إمكانات إنشائية وما يكتنفه من مرجعيّات ثقافية؟ من المؤكد أن ترك الأنماط المعمارية التقليدية يعني ظهور أنماط حديثة. لكن لما نزعت العمارة الحديثة نحو عالمية الأنماط وتوحيدها، وبحكم اعتمادها على ما توصّلت إليه التكنولوجيات الحديثة في ميدان الإنشاء وبالتالي التخطيط الذي تتحكّم فيه ابتكارات المعماريين وميولاتهم، فهي قد فسخت في الحقيقة التسلسل التاريخي ونفت الانتماء والهوية، كما انفصلت في الآن نفسه عن المحيط الذي نشأت فيه. فهل يجوز أن نبني كيفما اتفق وحيثما كان؟

ينمّ المشهد المعماري اليوم في تونس عن حيرة كبيرة وانفصام بين الانتماء والانتفاء، فهل تعكس العمارة ما قد يحمله المجتمع من تناقضات ثقافية؟ وهل نعيش اليوم فترة مخاض وبحث، نتلمس من خلالها الطريق ونتحسس النمط المعماري الملائم لتقاليدنا وممارساتنا السكنية في الوقت الراهن؟ إنه وضع غير مريح فهل مجتمعنا على هذا القدر من هشاشة الانتماء حتى تزعزعه التحوّلات الثقافية التي يشهدها العالم برمّته؟

إن العمارة السكنية التقليدية بالمدن العتيقة نتاج تراكمي لحقب طويلة من الممارسات الإنشائية والسكنية ومن تحصيل بالتجربة وبالتداول للمعارف ومعارف العمل في باب العمارة، هي وعاء لتلك المعارف والفنون والخبرات والمهارات الإنشائية، تنصهر فيها القيم الثقافية والاجتماعية والمعطيات الطبيعية.

العمارة التقليدية تراث ثقافي مادي وتراث ثقافي غير مادي في آن واحد. هي تراث مادي بأشكالها وعناصرها ومواد بنائها، وهي تراث لا مادي بالمعارف ومعارف العمل التي أسهمت في إنشائها، وبالوظائف التي تؤديها، وبالرموز والتمثلات التي تكتنفها. هي التراث بعينه، برمّته، في كماله وتمامه. ولخصائصها هذه، تطرح العمارة التقليدية مسائل عدّة كالصون والتثمين. فمن حيث هي إنتاج مادي أي عمائر، تشكل العمارة التقليدية عبئا ماديا على مالكها سواء كان فردا أو جماعة لصيانتها، خاصة إذا لم يتمّ ذلك في نطاق برنامج استثماري يعيد توظيفها. ولمّا كانت المحافظة على التراث الثقافي غير المادي تستوجب التثمين، فهل يعني ذلك إعادة إنتاج هذا الموروث من معارف وفنون لأشكال معمارية في سياقات غير سياقاتها كأن نبني القباب والأقبية والعقود بصفة مسقطة دون ضرورة إنشائية أو وظيفية نفعية. إن المحافظة على التراث المعماري رهين تحقيق معادلتين رئيستين على الأقل. تتمثل الأولى في تطابق التعبير الخارجي أي اللغة المعمارية مع التصاميم الداخلية وهندسة الفراغات الوظائفية، ثم ملاءمة تلك التصاميم لأنماط العيش التقليدية المترسبة والتطوّر الحاصل في عدد من الممارسات الأخرى.

4. العمارة والتعمير بجبال الجنوب التونسي

"وكانوا ينحتون من الجبال بيوتا آمنين". قرآن، الحجر، 82.

ليس اختيار مواقع العمران أمرا موكولا للصدف أو لرغبات شخصية اعتباطية، بل يستجيب لمتطلبات عدة، يقول عنها المفكر عبد الرحمان بن خلدون: "اعلم أن المدن قرار تتخذه الأمم ... ولما كان ذلك للقرار والمأوى، وجب أن يراعى فيه دفع المضار بالحماية من طوارقها وجلب المنافع وتسهيل المرافق لها. أما الحماية من المضار فيراعى لها أن يدار على منازلها جميعا سياج من الأسوار وأن يكون وضع ذلك

في ممتنع من الأمكنة إما على هضبة متوعّرة من الجبل وإما لاستدارة بحر أو نهر بها..."[15]. هكذا يتفاعل الإنسان مع المجال في علاقة جدلية لأن المجال هو الذي يفرض نمط الإقامة والإنسان يحاول بدوره تدجينه واستغلاله وفقا لنمط عيشه الخاضع بالأساس، كما هو معلوم، إلى عوامل ثقافية. ولنا في هذا الباب أصدق مثال في الجنوب التونسي.

يشتمل الإقليم الشرقي من جنوب تونس على تضاريس متنوعة، منها السهول والجبال والهضاب والتلال، إذ يحاذي سهل الجفارة السواحل ممتدا إلى ليبيا، تحده غربا سلسلة جبال مطماطة ودمّر ذات الشكل الهلالي والممتدة نحو جبل نفوسة بليبيا. وفي مستوى مدينة غمراسن تقريبا، ينفصل الجبل الأبيض عن باقي السلسلة، متجها صوب الشرق فتنبسط التضاريس بين الأصل والفرع في سهل "الفرش" الخصيب. وفي حين ينحدر الجبل غربا، مكوّنا هضبة "الظاهر" حيث البساتين والمراعي، تتخذ واجهة الجبل الشرقية المطلة على سهل الجفارة شكل جرف حاد، علق بأعرافه عدد من القرى.

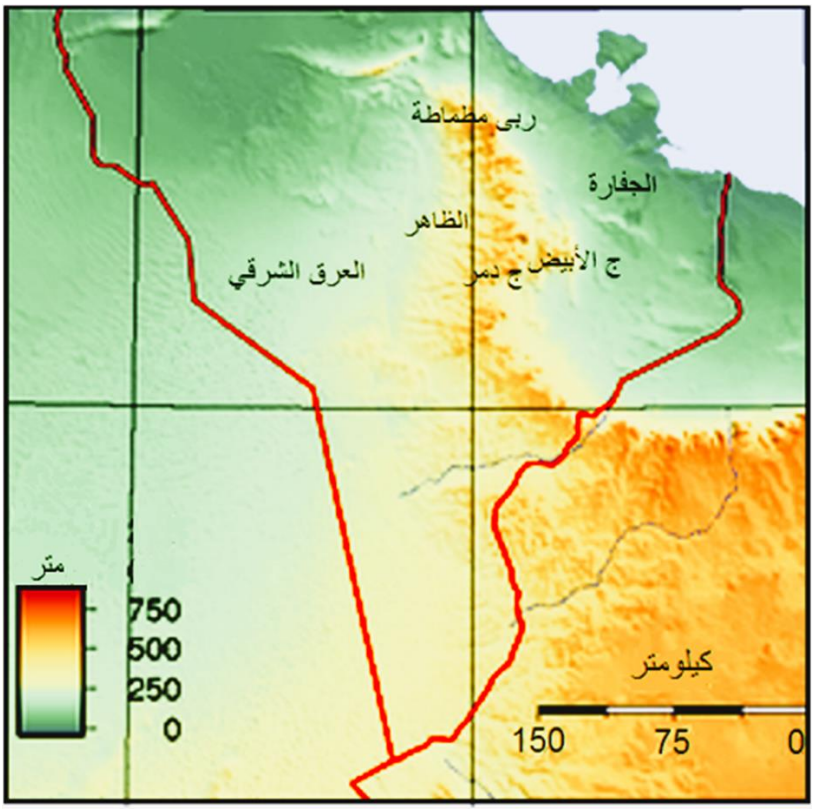

خريطة الجنوب التونسي

1.3. استيطان الجبل: الطرح السائد في الأدبيات التاريخية والإثنوغرافية

إلى حدود القرن التاسع عشر تقريبا، كانت التركيبة السكانية، حسب الطرح السائد لدى عدد من الباحثين، تتسم بازدواجية واضحة، تبرز فيها هيمنة البدو الرحل على سهول الجفارة والأعراض والفرش، حيث

يتعاطون الرعي وتربية الماشية المتنقلة، مقابل سكان يعيشون تحت تلك الهيمنة [16]، مجبرين على الاحتماء بالمرتفعات وإعمار الجبال، حيث يستغلون شعابها من خلال زراعة معيشية ضنينة. هذا الطرح يستمد شرعيته من التاريخ كما تقرأه إثنولوجيا المستعمر، بالرجوع إلى حدث هجرة قبائل بني هلال التي زحفت على البلاد التونسية في أواسط القرن 11 من منطقة نجد بالجزيرة العربية بعد مُقام بصعيد مصر [17].

وحسب ذلك الطرح، اضطر السكان الأصليون الصعود إلى قمم الجبال باعتبارها ملاجئ لهم، فكيفوا هناك نمط عيشهم، وحفروا الربى ونقروا سند الجبل لسكناهم، كما هيئوا الشعاب للزراعة. ولمزيد من الاحتماء ولحماية محاصيلهم وما عزّ من الأغراض، بنوا القلاع وبنوا قصور الخزن (القصور) [18]. وإذا علمنا أن الإباضين قد احتموا أيضا وفي نفس الفترة بالجبال فإن الصورة تكتمل [19].

يستند هذا الطرح السائد على قاعدة فكرية وأخرى استعمارية، إذ يقول العلامة ابن خلدون في الفصل 25 من الباب الثاني من **المقدمة**: "(إن) العرب (والمراد هنا هم الأعراب) لا يتغلبون إلا على البسائط... والقبائل الممتنعة عليهم بأوعار الجبال بمنجاة من عيثهم وفسادهم... وأما البسائط فمتى اقتدروا عليها بفقدان الحامية وضعف الدولة فهي نهب لهم وطعمة لآكلهم يرددون عليها الغارة والنهب والزحف لسهولتها عليهم إلى أن يصبح أهلها مغلبين لهم...". من الواضح أن الفكر الخلدوني قد وفّر مفاتيح لقراءة ظاهرة البداوة في علاقتها مع استقرار البشر والتحضر، فتلقفها أدب الرحلات ثم الدراسات الإثنوغرافية التي أسهمت في بلورة الفكر السياسي الاستعماري المرتكز، من بين مبادئ أخرى، على مبدأ تفكيك المجتمعات الأصلية اعتمادا على سياسة "فرق تسد"، وقد تم تجريبها في الجزائر.

2.3. استيطان الجبل عمران أصلي

إن الاستيطان البشري في عمومه، نتيجة تفاعل بين عوامل طبيعية عدة، منها المعطيات الجيومرفولوجية والمناخية والمائية[20]، وعمل الإنسان، وهو الذي يكوّن مجال التوطّن. في هذا الصدد، مثّل الجبل، منذ أقدم العصور، بما يتمتع به من مواقع منيعة وخصوبة نسبية، سببها كثرة مياه السيلان رغم قلة الأمطار، نقطة استقطاب للعمران ومجالا ملائما للأنشطة الاقتصادية. والدلائل المادية على ذلك تعدد المواقع الأثرية كموقع جبل "نكريف" المنتصب جنوب غرب مدينة تطاوين والمعروف بالرماديات والأدوات الحجرية والصوّانية التي تعود إلى العصر الحجري، وكذلك كهف "إن سفري" (ومعناها غار القنفذ)، المجلل برسومه الصخرية، قرب مدينة غمراسن، والمآوي الصخرية مثل "طاقة احمد" و"شعبة المعركة"[21].

رسوم صخرية داخل "كهف إن سِفري"

أما بالنسبة إلى العهد البوني، فإن المؤرخين يذكرون شواهد عن الحضور البشري في ذلك العهد، على غرار ما يسمى بضريح تطاوين الذي يحمل نقيشة باللغة البونية [22]، وضريح "الحمروني" الواقع ببئر الفطناسية، شمال رمادة، وعليه نقيشة باللغتين: البونية واللاتينية[23]. لكن العهد الروماني هو الذي خلّف مزيدا من الآثار، وتتمثل خاصة في منشآت دفاعية ومائية وزراعية كموقع الأصنام بالرمثة، وآبار تملّست[24]، وكذلك موقع تلالت (راس العين)، وقصر ترسين قرب واد الحلوف (*Tibubici*)... وإذا تصفحنا المصادر المعاصرة، نجد في **الكسموغرافيا** للجغرافي اللاتيني يوليوس هونوريوس (القرن الرابع)، ثم في ملحمة **الجوهنّيد** لكاتبها الشاعر الأفريقي كوريبوس (القرن السادس خلال العهد البيزنطي)، حديثا عن قوم القربيسّانس (بالقاف المجهورة) أو القوروبيين الذين يسكنون الكهوف بجبال ڤوروبيس أو ڤروبي في المنطقة التي تعنينا[25].حسب بعض المؤرخين[26]، يبدو أن المراد من اسمي المكان المذكورين، وطن "ورغمّة" الذي يمتد من واد الزاس إلى واد فسّي (بجر السين)، وكذلك جبل دمّر، أما القوربيسّانس، فهم قبائل البربر الزناتة وهوارة التي كانت تقيم بيفرن في جبل نفوسة بليبيا وبالجنوب الشرقي التونسي. من ناحية أخرى، لقد ترسبت تلك الأسماء في الذاكرة، ذاكرة الأمكنة فنلقاها اليوم في قرية ڤرماسة وواد ڤريميسة بجبل دمر وتڤرماس بجزيرة جربة. وما يُلفت الانتباه وجود آثار لمنشآت مائية تنبؤ أن السكان في العهد الروماني وربما قبله، كانوا يحذقون تقنيات التحكم في الماء، خاصة بربى مطماطة وجبل دمّر [27]، مما يوحي بان الجبل يكتنز موارد مائية، متأتية دون شك، من التساقطات.

ويتواصل تعمير الجبل في العصر الوسيط بشهادة المؤرخ المسعودي في **مروج الذهب ومعادن الجوهر**[28] (القرن العاشر م) الذي يؤكد استقرار قبائل زناتة بالجبال واحتلالها لشعابها، ثم من خلال

إفادة أبو العباس الفرسطائي النفوسي، أحد علماء الإباضية (القرن الحادي عشر م؟) في كتاب **القسمة وأصول الأراضين حول مبادئ تهيئة "القصور" والقوانين الزراعية بالشعاب وريها وقسمة الماء بين "الجسور"**[29]، الذي يضبط فيه طرائق تملّك الأراضي وسبل التحكم في مياه الري. مصدر تأريخي آخر يثبت ما ذهبنا إليه ويتمثل في النقائش التي تسم العمارة الجبلية وتؤرخ للأحداث، ليس طبقا للتقويم الهجري أي انطلاقا من الهجرة النبوية، وإنما من بعد وفاة الرسول، ومنها نقيشة مدخل قصر الزناتة (القصر القديم) التي توثق تاريخ بنائه، وكان ذلك في شهر ربيع الأول من سنة 475 (1093م.)، ونقيشة ثانية بإحدى الغرف وتعود إلى سنة 480 (1098م)، وكذلك نقيشة إحدى غرف قصر شنني: 590 (1193م)، ونقيشة مسجد أوني المنقور في سند الجبل: 549 (1154م). من الملاحظ أن النقائش المذكورة مكتوبة باللغة العربية وتعود إلى القرنين الخامس والسادس، لكنها تؤرخ على الطريقة الإباضية، وهو المذهب المتبع حينها من طرف جل البربر. مهما يكن من أمر، كل ذلك يدل على تواصل العمران بالجبل في العصر الوسيط، موازاة مع تعريبه وأسلمته، لا سيما وأن الذاكرة الشعبية تؤكد ذلك، إذ تشير، على سبيل المثال، إلى أن قصر بني أوسين قد تم تشييده بالجبل الأبيض قبل قدوم بني هلال وبني سليم. وتأصيلا لذاكرة المكان، إن من المعتقدات السائرة التي تعبق أحيانا بأريج الأسطورة، أن مسجد "الرقود السبعة" القابع بسفح الجبل، على مقربة من قرية شنني القديمة، هو الذي يواري الكهف وأصحاب الكهف، وقصتهم مع حاكم مدينة دقيانوس[30]

من ناحية أخرى، مثل الجبل خاصة ما بين القرن 13 وبداية القرن العشرين منطقة عبور القوافل التجارية الصحراوية التي كانت تنطلق من مدينة قابس، متجهة نحو مدينة غدامس بليبيا ثم بلاد النيجر عبر سهل الجفارة ثم قرية الدويرات بجبل دمّر، محاذية قصور الخزن ومارة من مجاز البريقتين الصغرى والكبرى، الرابط بين الجفارة ومنطقة العرق الرملية، ثم البئر الطويلة والبئر القصيرة...[31].

3.3. دوافع استيطان الجبل

إن الدوافع التي جعلت الإنسان يستقر بالجبل متعددة لكن أهمها اقتصادي وأمني، فمن الطبيعي أن يحتمي البشر في زمن ينعدم في الأمن، إذ يحرص على اتقاء مخاطر الغارات ونهب المحاصيل، مهما كان مأتاها، إلى جانب التحسب من جور السلطة المحتمل. إن مناخ المجال المعني مناخ شبه جاف، يتميز بضعف معدلات التساقطات وعدم انتظامها (ما بين 50 و150مم) بحيث تقتصر الأنشطة الزراعية بالسهول على الرعي والحرث بالمنخفضات وتسمى محليا "قرع" في السنين الممطرة، وتستحيل غراسة الأشجار المثمرة[32]. مقابل ذلك، لقد اكتسب ساكن الجبل على مر العصور خبرة وقدرة على التحكم الرشيد في مياه السيلان السطحي، المنحدرة من الجبل عبر شعابها ومنحدراتها، وذلك بشدها بواسطة

سدود صغيرة من الحجارة والرمل تسمى جسورا[33] ، فتساعد على المحافظة على التربة الخصبة من الانجراف وتكوّن قطعا صغيرة من الأرض في شكل مدرّجات صالحة للزراعة، تروى بما يكفي من المياه لممارسة غراسة الأشجار المثمرة كالنخيل والتين والزيتون. وفي هذا الصدد، يقول التيجاني في رحلته: "... وتحفّ بهذا الجبل مزارع فيها نخل كثير لا يرى أحسن من رطبه... وقوّة اعتمادهم في ريّ الأرض إنما هو ما ينحدر من سيول تلك الجبال في وقت الأمطار فإنها تجتمع بأبطح ذي حصباء متناسبة وتربة بيضاء كافورية تحدق بمزارعهم..."[34].

زراعة الشِعاب (جسر)

مثل الجبل بموقعه المنيع وخصوبته النسبية نقطة استقطاب للعمران ومجالا ملائما للأنشطة الاقتصادية. وقد كان البدو مربو الماشية المتنقلة بالسهول يصعدون الجبل صيفا في نطاق دورة الترحال لاعتدال مناخه وللاستفادة من نقط المياه المتناثرة عليه من آبار ومواجل لسقي ماشيتهم ولخزن محاصيلهم الزراعية بالأهراء الجماعية التي يسمّونها "قصور"، وخلال هذه الإقامة تدب حركة نشيطة من التبادل التجاري والمقايضة، كما يستفيد البدوي من خدمات الحداد والنجار والحلاق... المنتصبين بسقيفة القصر[35]. وفي فترة لاحقة، شيدوا، على غرار سكان القرى الجبلية، أهراء جماعية بالسهول[36]، متبعين ممارسات أجوارهم في مسألة خزن المحاصيل، ويبدو أن التقاء العرب البدو بسكان الجبال في ذلك المجال لم يكن منفردا [37]. يمثل الجبل إذن ركيزة هذا النظام الاقتصادي والاجتماعي القديم القائم على التجاور بين زراعة الحبوب وتربية الماشية بالسهول والهضاب، وغراسة الأشجار المثمرة بالجبل، مما أحدث تكاملا بين الحل والترحال في مجال عمراني أرجاؤه مفتوحة ويمثل فيه الجبل نقطة التقاء الجماعات البشرية وفضاء مؤهلا للتعمير [38].

4.3. نظام تعمير الجبل وأنماط السكن

طبقا للمعطيات الطبيعية والتاريخية والثقافية سالفة الذكر، تكيّف السكن مع التضاريس وانصهر كليا في مجاله الطبيعي، الشيء الذي أوجد صيغا مختلفة للتعمير والعمارة. لقد ضمت ربى مطماطة وتلالها قرى وقلاعا قديمة كانت تحتل النتوءات الصخرية في مواقع حصينة، لكنها اندثرت اليوم كليا أو تكاد لأنه منذ ما يقارب أربعة قرون، هجرها سكانها ونزلوا ليستقروا إما على مرتفعات الربى الصخرية التي تشرف على هضاب "الظاهر"، أو في باطن ربى الطمي الرملي قصد الاقتراب من الشعاب المزروعة. طبقا للنمط الأول، انتصبت قرى تمزرت وتوجوت وزراوة في تخطيط إهليلجي، تشكل فيه قمة الربوة مركز القرية، وقد شيد عليها المسجد، ثم تنحدر منها وتنعطف المسالك المؤدية إلى المساكن إلى أن تبلغ المنحدر في حركة ملتوية صاعدة أو نازلة. وهناك بُنيت الدور بالحجارة وملاط الجير أو الجبس، وهي تحتوي على حوش تفتح فيه الغرف وباقي الخلايا. وفي بعض الحالات يشمل المنزل حجرة إضافية منقورة في سفح الربوة التي يستند إليها. أما بالنسبة إلى النمط الثاني، فإن القرى ضمنه ذات مساكن محفورة على غرار مطماطة وتشين وتيجمة... فبباطن الأرض وفي طبقة الطمي الصلصالي والرملي، حُفرت الدور عموديا في شكل بئر واسعة، يبلغ عمقها حوالي عشرة أمتار، وهي بمثابة فناء المنزل، وتفضي إليه سقيفة في شكل نفق، وتفتح فيه على مستوى واحد أو اثنين غرف السكن وباقي المرافق كالمطبخ والهري، والكل محفور أفقيا. تخضع غرف السكن تلك إلى تهيئة داخلية في غاية الإبداع، إذ ترّتب فيها الفراغات وتقسّمها حسب وظائفها بواسطة حُجب مشبوكة، تعتمد على فن التشبيك وهو مزيج من النحت والتلبيس، تلبيس غصينات من شجر الزيتون بالطين والجبس لإعداد الهياكل وجريد النخيل لتركيب المفردات[39].

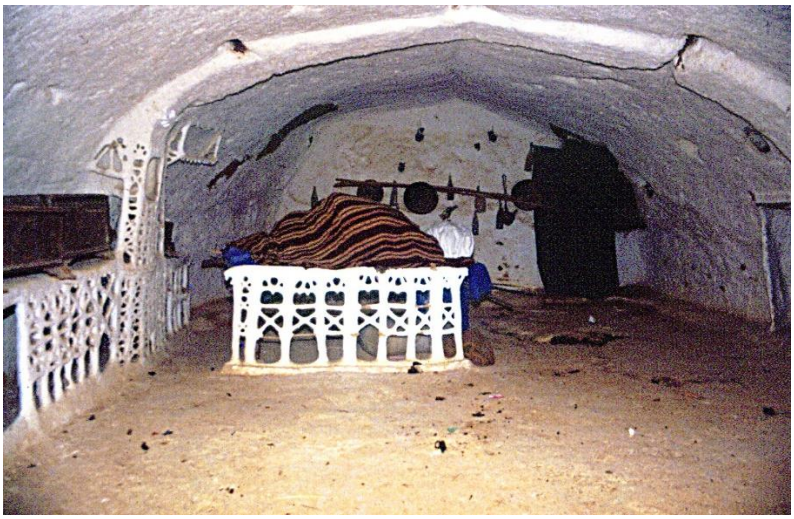

فن التشبيك داخل غرفة بقرية تِشين

أما نظام تعمير جبل دمر والجبل الأبيض، فهو مبني على تدرج عمودي من أعلاه إلى أسفله، إذ تحتل القلعة أو قصر الخزن القمة، ثم أسفلهما تعْلق القرية بسند الجبل، مثل شنني وقرماسة والدويرات وبني

بركة وماطوس وغيرها كثير، وتؤدي إليها مسالك تتبع خطوط تساوي الارتفاع بقطع النظر عن اتجاهها. يصف التيجاني تلك الطرق قائلا: "وقد تدرّب أهلها على سلوكها... وكذلك غنمهم وإبلهم، يسلك البعير منها مسالك لا يستطيع الآدمي سلوكها إلا بالحيلة، وتؤدي تلك الطرقات إلى بيوت منحوتة في الجبل بعضها فوق بعض وسط الجبل إلى أعلاه، يسمونها الغيران"[40].

قرية شنني

تحتل القرى إذن سفح الجبل منحدرة على مستويات مختلفة الارتفاع، وتجمع المساكن فيها بين البناء والنقر، إذ يحتوي الواحد منها على قسم مبني بالحجارة ويتكون من سياج خارجي وسقيفة وحجرة صغيرة أو أكثر تحفظ فيها الأدوات الزراعية وتقيم فيها بعض الحيوانات، ويعلو الكل هري أعد لخزن المحصول الزراعي، وتفضي السقيفة إلى فناء سماوي بُني به المطبخ والمرحاض، ثم تلي ذلك في تخطيط متلاحق غرفة أو غرفتان منقورتان في طبقة الجبل الهشّة بين طبقتين صخريتين، وفي مؤخرها نقرت حجرة صغيرة تسمّى "خزانة"، تحفظ بها بعض أدوات الطبخ والمواد الغذائية المستعملة يوميا، كما تُزف داخلها العروس لعريسها. وفضلا عن "غيران" السكن، للقرى الجبلية مرافق دينية وزراعية اقتصادية، كمعاصر عصر الزيتون المنقورة تماما مثل المساكن، والمساجد ومنها المبني، ومنها المنقور، مثل مسجد قرية البريقة الصغيرة الذي يرجع تاريخ نقره، حسب نقيشة تعلو مدخله، إلى القرن 11م.

لكن منذ ما يزيد عن نصف قرن، وبحكم التطوّر الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته البلاد، هجر السكان قُراهم الجبلية إلا فيما ندر، ليستقرّوا في تجمّعات سكنية وقرى حديثة أنشئت بالسهول، مثل زراوة الجديدة و"مطماطة الجديدة" و"الدويرات الجديدة"، قرب المزارع السقوية التي أحدثت بالسهول، وقد

مكنهم ذلك أيضا من التمتع بالخدمات الحضرية والإدارية وبالمرافق الحياتية كالتنوير وتوزيع الماء الصالح للشراب.

يتعلق بالقرى الجبلية تراث ثقافي غير مادي خصب، فإضافة إلى أنساق العادات والتقاليد التي تنظم حياة الإنسان من خلال دورة الحياة مثل مراسم الزواج، أو دورة السنة كالطقوس الزراعية، المتأثرة بالوسط الطبيعي والمتجذرة في أصول ضاربة في عمق التاريخ، وكذلك معارف العمل المتصلة بفنون البناء، بناء القلاع وقصور الخزن، تحفّ ببعض منها أحداث تاريخية وقصص وأساطير تحيل إلى العمق الحضاري الذي عليه البلاد التونسية. يروى أن شخصا يدعى الغازي بن ذويب بن كنانة قدم من منطقة تافيلالت بالمغرب الأقصى وحل بإحدى قمم جبل دمر حيث قبيلة بني معقل وطلب من الأرض ما يغطيه جلد بعير فاستجاب السكان لطلبه، طفق يقدّ الجلد سيورا حتى أحاطت بكامل الجبل، وبذلك أسس قرية الدويرات على قمته[41]. هذه أسطورة تأسيس حفظتها الذاكرة الجمعية، هي أسطورة نموذجية، تحققت مع تأسيس قرطاج وكذا مدينة صفاقس وربّما مدن وقرى أخرى. قصّة ثانية تعرضنا إليها في سابق هذا البحث، توشّي إحدى قمم الجبل. حيث قرية شنني وعلى مقربة من موقع القرية القديم، بني مسجد يسمى "الجامع القديم"، يتقدّم كهفا منحوتا في الصخر، والاعتقاد السائر أن هذا الكهف هو الذي أوى إليه أصحاب الكهف الذين ذكرهم القرآن. توحي هذه الرواية المحلية المتداولة والمحفوظة في الذاكرة الجمعية بتأصل سكان تلك المناطق وتجذرهم في التاريخ العميق.

إن النظام العمراني والاقتصادي والاجتماعي قد اقتضى بناء أهراء جماعية محصنة، وهي القصور، على القمم والسفوح ثم لاحقا بالسهول لخزن المحاصيل الزراعية تحسبا للسنين العجاف، وحمايتها من النهب والتلف، وكذلك لحفظ ما زاد عن الاستهلاك العادي من المحاصيل وكل ما له قيمة كحجج التملك وغيرها من الوثائق العائلية الأخرى [42].

5.3. لغز القصور

يمثل القصر بوصفه منشأة اقتصادية واجتماعية، تتراص فيها الأهراء المحصنة، لغزا تاريخيا ومعماريا على الأقل. في حقيقة الأمر، إن ظاهرة خزن المحاصيل في أهراء جماعية هي دون شك ظاهرة مغاربية وإن تنوعت الأشكال الهندسية من بلد إلى آخر، وتغيرت الأسماء (إغرم ويجمع على إغرمن، وإڤودار وجمعه أڤادير أو أگادير كما تُكتب في المغرب الأقصى، قصبة...). وربما يرجع ذلك إلى وحدة بلاد المغرب الكبير، من حيث الطبيعة والجغرافيا وأصول السكان وثقافاتهم بما يعني أنماط عيشهم وعاداتهم وتقاليدهم [43].

قصر الزهراء

لقد أنشأت القصور في ظروف طبيعية وأوضاع اقتصادية وثقافية خاصّة، لتلبية حاجة الإنسان لخزن محاصيله الزراعية وللذود عنها وحمايتها. وفي مجرى التاريخ، ظهرت أنماط مختلفة من تلك الأهراء الجماعية، تحدّدت أشكالها بتنوع المواقع التي بنيت بها. ففي بادئ أمرها، شيدت القصور على قمم الجبال وأعرافها، مشرفة على قرى احتلت مواقع منيعة ونحتت مساكنها ونقرت، ولذلك سمّيت أيضا قلاعا نظرا لإمكانية التحصّن بها عند الاقتضاء، وهي أقدم القصور حسبما تفيد به بعض النقائش التي تعود بها إلى القرن الخامس الهجري. ولما أصبح المجال أكثر أمنا، ظهرت القصور الجبلية التي تشرف على الشعاب والسهول، ثم استقطب الجبل، فضلا عن السكان الأصليين، الجماعات البدوية التي اتخذت نمط عيش المزارعين الجبليين (الشهبان، الحوايا...) ففلحوا الجسور وبنوا القصور الجبلية (قصر الجوامع، قصر الحلوف...) [44]، إضافة إلى الرعي بهضاب الظاهر، والحرث بالسهول في السنين الممطرة، في نطاق تكامل بين السهل والجبل والهضاب وفي ظل منظومة اقتصادية محكمة. وفي فترة لاحقة، تقلصت خلالها قيمة الجبل الاقتصادية والعمرانية، نزلت القصور إن صح التعبير، إلى السهل مثل قصر الفرش وقصر مرّة وتفاقمت الظاهرة خاصّة عند حلول الاستعمار بالبلاد في أواخر القرن 19 (القصر الجديد)، ومما يميّز هذه المنشآت المتأخرة من الناحية المعمارية، اقتصارها على طابق أرضي وحيد. عموما، يتركب القصر من عدد من الغرف الصغيرة المتراصة، المبنية على مستويات عدة، سواء على قمم الجبال، متبعة شكل التضاريس، وسواء على السفوح، حول فناء فسيح يُغلق ببوابة ضخمة تفتح في سقيفة ينتصب بها الإسكافي والحلاق والحدّاد والنجار...

إن ظاهرة القصور، ظاهرة قديمة لا تحدد تاريخ بوادر إنشائها تلك النقائش القليلة التي توشح خلاياها. يبدو حسب المؤشرات الأثرية والمعمارية أن قصر الزناتة ويقال له أيضا القصر القديم[45]، هو أقدم القصور الجبلية كما يدل عليه اسمه، حيث تحمل سقيفته نقيشة تفيد أنه شُيد في شهر ربيع الثاني سنة 475 من وفاة الرسول، وتلك طريقة محلية في التأريخ كما ذكرنا. ويتفرّد هذا القصر عن باقي القصور من حيث تخطيطه المعماري وشكله الذي يوحي بأدائه لوظيفة مزدوجة على الأقل: دفاعية واقتصادية (الخزن) وتمتاز جدرانه الخارجية السميكة بوجود تراجعات على مسافات متواترة تؤكد هذا الافتراض، كما أن غرفه على درجة من السعة، تمكن من الإقامة به في حالة خطر محدق، خلافا لغرف باقي المنشآت التي لم تُوظف لغاية السكن وليس بها لا مطابخ ولا مرافق. عموما، يحق التساؤل عن أصول هذا القصر، فهل هو وريث تحصينات خط "الليمس" الدفاعي الذي أنشأ في العهد الروماني، أم هو سليل الرباطات الإسلامية الأولى التي شُيدت في عهد الولاة، أم أنه بكل بساطة نموذج محلي خاص ببلدان المغرب الكبير، وتفرع شكله الهندسي طبقا لمعطيات طبيعية واجتماعية مختلفة، إلى أنماط متعددة؟ الثابت هو غياب العناصر المعمارية الدفاعية بتلك المنشآت، مثل الأبراج والشرفات، سوى تراص الغرف أو مواقعها من الجبل، أما روافد بعض القصور، فهي مجرد عناصر إنشائية غير دفاعية[46]، وبذلك يصح القول إن القصور منشآت اقتصادية واجتماعية بدرجة أولى. إن القصر يساعد على تواصل أفراد المجموعة ويسمح بالمبادلات بينهم وهو رمز الجماعة المالكة له. هو ضامن تماسك أفرادها ولحمتهم، ويمثل شاهدا ماديا على لحمة الجماعات وعلى تأصيلها في الأرض وتملّكها.

تشكل القرى الجبلية وقصور الخزن المنتشرة على قمم الجبال وسفوحها وبالسهول إرثا عمرانيا ومعماريا فريدا من حيث طرائق التعمير وأشكال العمارة. إننا بإزاء عمران وعمارة مندمجين في الوسط الطبيعي ومستغلين ما يوفره استغلالا على درجة من الذكاء والحنكة، مما ينم عن معرفة تقليدية متراكمة وحصيلة أجيال من التجارب، أفضت إلى التناسق الكلي بين الإنسان بممارسته والطبيعة بمكوناتها. لكن هذا التراث قد ترهل وأخذ في الانهيار، جراء تطوّر صيغ الإنتاج الاقتصادي والتحولات الاجتماعية والسياسية التي أجبرت السكان على إخلاء بعض القرى الجبلية وترك القصور. وباعتبار هذا التراث مكوّنا من مكونات الهوية، فهو جدير بالمحافظة والصون دون أن يحمّل المجموعة الوطنية عبئا ثقيلا، لذلك يمرّ أي مشروع للمحافظة على هذا التراث عبر إعادة الإعمار والإحياء والتوظيف الثقافي والسياحي.

لقد كان سكان القرى الجبلية، في القديم، يعيشون بالخصوص على فلاحة جادة، فيستغلون الشعاب بشدّ مياه التساقطات ويزرعونها تينا ونخيلا وزيتونا وبقولا، لكن عددا كبيرا من تلك الشعاب أهملها الدهر وصارت بورا (دمار) بحكم غياب من يزرعها. ومن خلال ما تقدم، يتضح أن عملية الإحياء تبدأ حتما

باستصلاح تلك الشعاب وتحديث وسائل شدّ المياه. ومعاضدة موارد النشاط الزراعي. ومن جانب آخر، تمثل السياحة الثقافية رافدا هامّا للاقتصاد المحلي، مما يدعو إلى إعداد مسالك سياحية ذات صبغة معرفية، تدمج في مداراتها عددا من القصور والقرى الجبلية، وبعث مراكز لتقديم تراث الجهة بشقيه المادي وغير المادي، وتثمين القصور وتهيئتها لاحتواء برامج ثقافية، علمية وترفيهية للزائرين. إن إحياء التراث وتثمينه عمل تمليه نظرة جديدة للتراث الثقافي باعتباره رافدا اقتصاديا يُسخّر لخدمة التنمية وبخاصة التنمية الجهوية المستدامة.

الهوامش

[1] عبد الرحمان بن خلدون، **المقدّمة**، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، طبعة ثانية، 1979، ص. 724.

[2] هشام جعيط، **الكوفة: نشأة المدينة العربية الإسلامية**، دار الطليعة، بيروت، 1993.

[3] M. M'halla, "La Médina, un art de bâtir", *Africa : Arts et Traditions Populaires* XII, I.N.P. 1998, p.33 .

[4] A. Baklouti et F. Fakhfakh, « La médina de Sfax : quelle revalorisation ? », Communication présentée au colloque : « L'espace local : le développement et l'aménagement », Association des Géographes Tunisiens, mars, 1996.

[5] الناصر البقلوطي، **مقولات في التراث الشعبي**، تبر الزمان، تونس، 2005، ص. 16.

[6] A. Rapport*, Anthropologie de la maison*, Dunod, Paris, 1979, p. 6.

[7] M. M'halla, op.cit.

[8] M. M'halla, op.cit.

[9] الناصر البقلوطي وأسماء البقلوطي، **"**مدينة صفاقس العتيقة بين ضرورة الصيانة ومقتضيات التطور**"**، **إفريقية، سلسلة الفنون والتقاليد الشعبية**، عدد 13، 2001، تونس، ص. 5.

[10] P. Signoles, « La place des médinas dans le fonctionnement de l'espace urbain », dans *Madina* 1, janvier, février, mars, 1995, p. 40.

[11] A. Baklouti et F. Fakhfakh, op.cit.

[12] P. Signoles, op. cit. p.13.

[13] وثيقة وزارة الداخلية والتنمية المحلية، أفريل 2007.

[14] A. Baklouti et F. Fakhfakh, op.cit.

[15] ابن خلدون (عبد الرحمان)، **المقدّمة**، مكتبة ودار المدينة المنوّرة للنشر، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984. ص.418.

[16] (Ces nomades) « perdent un peu de la sympathie qu'ils inspirent par la façon dure de traiter certains villages situés …dans la montagne. Ces trois villages sont Guermessa, Chenini et Douiret…fondés par des Berbères d'origine zenatienne. …Ces Zenata ont fourni des serfs à (ces tribus) et cultivent pour elles », Dr. Bertholon, La Province de l'Arad, *Rev. Tun*., 1894, p. 190 et ss.

[17] A. Louis : « Dans le Sud, en deçà de Gabès, les (nomades) s'installent dans la plaine où ils mènent la vie pastorale ; de nombreux (habitants) autochtones, après s'être réfugiés dans les montagnes…, y organisent leur vie ». (*Tunisie du Sud*, 1975).

[18] Lorin H., « Les champs dès lors cessèrent d'être cultivés, la plaine perdit ses habitants et sur despics abrupts, les fugitifs bâtirent des gsûr, retraite facile à défendre » *Promenade en Tunisie Le Tour du Monde*, 1896. p. 95**.**

[19] M. Hassan : « Le Jebel Demmer a également servi d'espace refuge aux tribus de la plaine et aux adhérents de la confession ibâdite, notamment lors des bouleversements du ve/xie siècle ». (Peuplement et organisation du territoire dans une région d'implantation ibâḍite : le Jebel Demmer dans le sud-est de l'Ifrîqiya (ve/xie-ixe/xve siècle), 2012.

[20] Despois J., « La bordure saharienne de l'Algérie orientale ». *Rev. Afr*.t 86 : 197-219, 1942.

[21] Abderrazak Gragueb et Ali Mtimet. *La Préhistoire en Tunisie et au Maghreb*, Alif, Tunisie,1989.
Mohamed Elhedi Ghrabi, "Les peintures rupestres de Ghomrassen", *PAPERS* XXIII Valcamonica Symposium 2009.

[22] Paul Gauckler et Philippe Berger dans *Revue Archéologique* Ed. Leroux, Paris,1901.

[23] Philippe Berger, Le Mausolée d'El Amrouni, *Revue Archéologique*, Ed. Leroux, Paris, 1985.

[24] Abdelhamid Berkaoui, 2015.

[25] Yves Modéran*, Les Maures l'Afrique romaine* (IVe-VIIe siècles), École Française de Rome, 200**.**

[26] أحمد مشارك، محاضرة بجامعة صفاقس، نوفمبر2014.

[27] Pol Trousset, "Les oasis présahariennes dans l'Antiquité : partage de l'eau et division du temps dans *Antiquités africaines*, 1986.
Jean Despois, *La Tunisie : ses régions*, A. Colin, Paris, 1961.

[28] نشر بدار الطباعة العامرة، مصر سنة، 1866.

[29] طبع بسلطنة عمان سنة 1414هـ/1992م، بتحقيق محمد ناصر وبالحاج بكير باشعادل.

[30] إشارة إلى دقيانوس إمبراطور روما من سنة 249 إلى سنة 251.

[31] روبار برنشفيك، **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي**، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، 1988، ابتداء من ص. 248.

André Martel*, Les Confins saharo-tripolitains de la Tunisie* (1881- 1911), Paris, P.U.F., 1965, p. 89.
Louis Frank, *Tunis, Description de Cette Régence*, Firmin Didot Frères, 1850, p. 122.

[32] G. Allergoni et F. Pouillon, " Le fait berbère et sa lecture coloniale : l'extrême sud tunisien", *Le mal de voir*, UGE 10 :18, Paris, 1975.

[33] H. Ben Ouezdou**,** *Découvrir la Tunisie du Sud, de Matmata à Tataouine : ksour, jessour et troglodytes*, Tunis, 2001, p. 23 et ss.

[34] **رحلة التيجاني**، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1981، ص. 186.

[35] Louis, A. 1965, "Greniers fortifiés et maisons troglodytes. Ksar-Djouama", *Institut des belles lettres arabes* 112 : 373-400.

[36]على غرار القصر الجديد قربة قرية بني خداش (1920).

[37] A. Ayoub et J.l. Le Quellec, "Gasr al – Hàg, un grenier fortifié dans la Djeffara libyenne", *Les techniques de conservation des grains à long terme, C.N.R.S*., Paris, 1981, p. 3.

[38] G. Allergoni et F. Pouillon, op. cit.

[39] G. Prost, "Habitat et habitation chez les Ouderna et les Matmata*, Les Cahiers de Tunisie*, Institut des Hautes Études, Tunis, 1954, 3e et 4e trimestres, no 7 et 8, p. 235 et ss.

[40] **رحلة التيجاني**، ص. 186.

[41] A. Louis, *Douiret, étrange cité berbère*, STD, Tunis, 1975, p. 10.

[42] انظر A. Louis, *Tunisie du Sud. Ksars et villages de crêtes*. Préface de S. E. Habib Bourguiba, Paris, CNRS, 1975.
وكذلك عبد الصمد زايد، **عالم القصور بالجنوب الشرقي التونسي**، بيت الحكمة، قرطاج، 1992.

[43] Marie-Christine Delaigue, Jorge Onrubia Pintado, Youssef Bokbot et Abdessalam Amarir, « Une technique d'engrangement, un symbole perché : Le grenier fortifié Nord-africain *», Techniques & Culture*, no 57, 2011, p. 182–201.

[44]- A. Louis, "Habitat et habitations autour des ksars de montagne du Sud tunisien", dans *IBLA*., 1971, p. 123-148.

[45] عبد الرحمان أيوب، "القصر القديم"، مجلة **الفنون والتقاليد الشعبية**، المعهد القومي للآثار والفنون، تونس، 1990، عدد 10، ص. 45.

[46] G. Allergoni et F. Pouillon, op. cit.

الناصر البقلوطي
سيدي منصور، يونيو، جوان 2020